

حد ذاته . كما أضاف انه ينتظر ان ترتبط بريطانيا والدول الثلاث الأخرى التي تطلب الانضمام الى السوق المشتركة بالتقرير الذي يجري اعداده الان عن الشرق الأوسط .

ويبدو ان دول السوق بقيت حريصة ، في هذه الفترة ، على عدم الانفصاف بالمزيد من التفاصيل عن محادثاتها وعن الخطوات التي تنوي القيام بها حول قضية الشرق الأوسط خوفا من نشوء مهارات ستعكر « جو المفاوضات الدقيقة التي تجري الان لاجاد تسوية سلمية .. » . وذكرت مصادر فرنسية ان دول السوق تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ما قبل حرب ١٩٦٧ والى انشاء مناطق مجردة من السلاح . كذلك ذكرت مصادر بريطانية ان وزير الخارجية ، اليك دوغلاس هيويم ، يشعر بان رأي بلاده لا يختلف كثيرا عن رأي بلدان السوق حول المبادرة السياسية التي يقوم بها وزراء الخارجية المذكورين بصدد أزمة الشرق الأوسط . وفي وقت لاحق تم تسليم مشروع دول السوق الأوروبية المشتركة الى يوثانت . من ناحية أخرى يبدو ان دول السوق قد وافقت على ان يعقد كل من مصر ولبنان اتفاقا مع السوق يعطي كلا منهما حق الدولة الأكثر رعاية مع استمرار كل من البلدين في مقاطعة الشركات المتعاملة مع اسرائيل باعتبار ان مسألة المقاطعة تتعلق بأمن الدولتين وبقوانينهما الداخلية . وقد اعتبرت هذه الموافقة في اسرائيل على انها نوع من الاعتراف من قبل دول السوق المشتركة بشرعية المقاطعة العربية لاسرائيل . بمباراة أخرى هناك جهود كثيرة تتجمع وتتكامل للضغط باتجاه انجاح الجهود الامريكية الرامية الى تحقيق ما يسمى « بالتسوية المؤقتة » من طريق اعادة فتح قناة السويس ، وقد ابلغ روجرز مؤخرا (اوائل شهر حزيران) ، اجتماع المجلس الوزاري للحلف الاطلسي انه يأمل في الوصول الى اتفاق بين مصر واسرائيل حول اعادة فتح قناة السويس في وقت لا يتجاوز نهاية العام الحالي .

الدكتور صادق جلال العظم

المنصرم أشار فيه الى اهية الدور الذي كان يمكن ان تلعبه قوة الطوارئ الدولية في حفظ السلام بين العرب واسرائيل واكد من جديد موافقة بريطانيا على مشاركة قواتها في تشكيل قوة السلام الدولية المزمع انشاؤها في حينه . يضاف الى ذلك انه اعلن عن عزم وزير الخارجية البريطاني القيام بزيارة للقاهرة في الخريف المقبل (٣٠) في منتصف شهر ايار عقد وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة اجتماعا في باريس تناولوا فيه أزمة الشرق الأوسط وعلاقتها بمشاكل أمن أوروبا ، وقد شارك في الاجتماع وزراء خارجية اربع دول أوروبية أخرى تطلب الانضمام الى السوق (بريطانيا ، ايرلندا ، النروج ، الدانمارك) . وقد اتفق الوزراء بالاجماع على تأييد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لاعادة فتح قناة السويس كجزء من تسوية شاملة للنزاع ، وهذا هو أول موقف سياسي موحد تتخذه دول السوق الأوروبية المشتركة بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد جاء الموقف نتيجة لتبني الوزراء لتقرير سري أعده خبراء السوق عن أزمة الشرق الأوسط وكيفية حلها . وقد لعبت فرنسا دورا رئيسيا في دفع دول السوق المشتركة الى اتخاذ مثل هذا القرار ، ومعروف ان السياسة الفرنسية تميل الى دعم مطلب الانسحاب الاسرائيلي باستثناء بعض التعديلات الطفيفة على الحدود ، وتقول بضرورة فرض حل لازمة على الدول المتنازعة من قبل الدول الأربعة الكبرى وهذا ما تعارضه الولايات المتحدة حتى الان .

بهذا الصدد ذكر وزير خارجية فرنسا ، موريس شومان ، في مؤتمر صحافي عقده بمناسبة اجتماع وزراء الخارجية ان الاتفاق قد تم حول النقاط التالية : (أ) ان الوضع الراهن في الشرق الأوسط يوفر « فرصة فريدة للسلام » ويجب اغتنامها . (ب) ان قرار مجلس الامن الدولي المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ يشكل أساسا واطارا لتسوية عامة تنص على حدود آمنة ومحترف بها لاسرائيل . (ج) يجب درس اي حل جزئي او مؤقت شريطة ان يؤدي هذا الحل الى تسوية عامة لا ان يعتبر غاية في